٨٥٪ متوسط إنجاز عمل اللجان الدائمة بمجلس النواب خلال دور الانعقاد الثالث

«المالية» الأكثر إنجازا بنسبة ٩٧٪.. والغلبة للملف العمالي في «التشريعية»

كتب: وليد دياب

تصوير - عبدالأمير السلاطنة

نظم مجلس النواب أمس مؤتمراً صحفياً لاستعراض إنجازات وحصاد دور الانعقاد العادي الثالث، من الفصل التشريعي السادس، وذلك لكل لجنة من لجان المجلس الخمس الدائمة، حيث بلغ متوسط نسبة انجاز اللجان من الموضوعات المحالة إليها قرابة ٨٥٪، في حين أرجع رؤساء اللجان الخمس عدم الانتهاء من باقي الموضوعات إلى الرغبة في التأني في إنهاء التقارير الخاصة بتلك الموضوعات وانتظار عدد من الردود من الجهات المعنية من أجل إعطاء كل موضوع حقه في الدراسة.

○ أحمد السلوم.

○ جليلة السيد.

○ محمد موسى.

السلوم: إعادة التصويت السابق للغرفة سيحمل المؤسسات الصغيرة أعباء مالية إضافية

وقال رئيس لجنة الشؤون التشريعية والقانونية النائب محمود فردان إن الموضوعات التي أنهتها اللجنة بصفة أصلية ٤٠ موضوعا، وبصفة الإخطار ١٥٣ موضوعا بمجموع كلي ١٩٣ موضوعا بنسبة إنجاز ٩١٪، لافتا إلى أن أكثر الاخطارات التي نظرتها اللجنة بشأن الواقع العمالي، مبينا أنه كان هناك ١٩ إخطارا واردا بشأن قانون العمل، و١١ بشأن قانون التأمين ضد التعطل، و٨ بخصوص هيئة تنظيم سوق العمل و٦ إخطارات بشأن قانون التأمين الاجتماعي.

ولفت إلى أن هناك ٩ مشاريع بقانون متبقية في اللجنة قيد الدراسة منها أحد الموضوعات المهمة التي تخص قطاعا عريضا في المجتمع وهو مشروع قانون المحاماة، حيث تمت مخاطبة وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف بطرح ٣٣ استفسارا، كما تم مخاطبة جهات أخرى مثل جمعية المحامين، مشيرا إلى أن اللجنة ستستمر في عملها بدراسة المشروع بقانون خلال فترة الإجازة البرلمانية.

بدوره ذكر رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية النائب أحمد السلوم أنه أحيل إلى اللجنة خلال دور الانعقاد الثالث ١٣٧ موضوعا، تم الانتهاء من ١٣٣ موضوعا بنسبة إنجاز بلغت ٩٧٪، لافتا إلى أن عدد الموضوعات المتبقية ٣ مشاريع بقانون واقتراح برغبة واحد، مضيفا في رده على سؤال بشأن أحد تلك المشاريع بقانون المتعلق بنظام التصويت في غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن المشروع بقانون المقترح من مجلس النواب الهدف منه العودة إلى الجدول السابق ولم يطرح آلية جديدة، وبالتالي ليس من المنطق أن يتم العودة إلى جدول تم تعديله من خلال هذا المجلس، لذلك رأت اللجنة التشاور مع الغرفة ودراسة الأمر بشكل أفضل وأيضا أخذ رأي شريحة أكبر من الجمعيات المهنية الاقتصادية والمالية.

وتابع أن هناك اقتراحا بقانون آخر بشأن التصويت في الغرفة تم تسلمه بعد فض دور الانعقاد، كما أن داخل اللجنة المالية هناك بعض النواب لديهم اقتراحات أخرى فيما يخص جدول الأصوات، كما أن اللجنة كلفت المستشار الاقتصادي بالتعاون مع المستشار القانوني للجنة بالبحث عن أفضل الممارسات حول هذا الشأن في المنطقة، حتى تستطيع اللجنة الخروج بصيغة جديدة.

ولفت أيضا إلى أن جدول الأصوات بالغرفة مرتبط بالرسوم التي تسدد، وأنه عندما تم تعديل الجدول بالصورة الحالية انخفضت رسوم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة بنسبة تصل إلى ٧٠٪، وأنه في حال العودة إلى الجدول القديم فسيكون هناك كلفة إضافية على تلك المؤسسات.

من جانبه قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والامن الوطني د. حسن بوخماس إنه تمت إحالة ٣٨ موضوعا إلى اللجنة، وتم الانتهاء من ٢٥ منها، لافتا إلى أن معدل الإنجاز في عمل اللجنة بلغ ٧٧٪، مبينا أن عدد الاجتماعات العادية للجنة بلغ ١٦ اجتماعا، وعدد المراسلات الصادر بلغت ١٠٨.

بدورها أوضحت رئيس لجنة الخدمات النائب جليلة السيد أن عدد الموضوعات المحالة بلغت ١٧٢ موضوعا، فيما تم الانتهاء من ١٥٢ موضوعا بنسبة إنجاز ٨٨٪، لافتة إلى أن من أبرز الموضوعات التي اهتمت بها اللجنة المتعلقة بالحفاظ على الجانب السياحي والتأكد من توافر البنية التحتية السياحية، وأيضا اهتمام المجلس بالجانب التراثي السياحي في المناطق البحرية، مضيفة أن هناك عددا من المقترحات في هذا الجانب سيتم دراستها وهناك وعود شفهية إيجابية من قبل الحكومة وخاصة أن لديها التوجه نفسه تعمل على دراسته.

من جانبه استعرض رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة النائب محمد موسى عمل اللجنة، لافتا إلى أنه تمت إحالة ٦٨ موضوعا، وتم الانتهاء من ٤٦ منهم بنسبة إنجاز بلغت ٧١٪، مشيرا إلى أن من أبرز الموضوعات التي درستها اللجنة مشروعا بقانون بشأن تنظيم صيد واستغلال وحماية الثروة البحرية.

○ د. حسن بوخماس.

○ محمود فردان.

من ميدان الحوكمة:
تساؤلات من قلب المؤسسة

بقلم:
عبير محمد دهام ○

في سياق سلسلة المقالات التي أنشرها حول الحوكمة كأداة مؤسسية لتحسين الأداء وتعزيز الثقة، كان من المقرر أن يتناول المقال الرابع موضوع «الثقة المؤسسية بين المواطن والدولة». إلا أن التفاعل الواسع مع المقال الثالث وما أثاره من تساؤلات حقيقية حول موقع الموظف داخل منظومة الحوكمة، أعاد ترتيب أولويات الطرح.

وعقب مشاركة السلسلة مع عدد من المهتمين من داخل البحرين وخارجها وردت إليّ رسالة من مختصة كويتية مهتمة بالشأن الإداري قالت: «بحكم أن ما يحصل في البحرين يحصل في الكويت، وكأنكم تتكلمون عن واقعنا. هل فعلاً يمكن تطبيق الحوكمة؟ وهل يمكن ضمان وعي الموظف أو القيادي بأهميتها؟ وهل يملك الموظف الواعي حصانة من تبعات التزامه؟ أم أن الحوكمة ستبقى مجرد شعارات؟».

تساؤلات من هذا النوع بما تحمله من صدق وتجربة، لا تعكس تشكيكاً بقدر ما تُعبر عن حاجة حقيقية إلى إعادة النظر في علاقة الموظف بمحيطه الإداري. فهي تُشير بوضوح إلى أن بناء الثقة يبدأ من الداخل؛ من شعور الموظف بأن التزامه بالمبادئ لا يُقابل بالعزلة داخل مؤسسته، بل بالتقدير والدعم. ولهذا أجد من الضروري التوقف عند هذه الأسئلة والإجابة عنها بموضوعية.

تطبيق الحوكمة لا يُقاس بإصدار الأدلة، بل بمدى تجذر هذه المبادئ وتحويلها إلى قرارات تُمارس فعلياً. فعندما يرفض الموظف مجاملة تُضعف القرار، أو يقترح تحسيناً يسهم في ترشيد الموارد، فإنه لا يُنفذ تعليمات فقط، بل يُجسد الحوكمة كسلوك عملي. وحين تفتح المؤسسات قنوات حقيقية لتطوير الإجراءات، وتُشرك موظفيها بجدية، تصبح الحوكمة ممارسة حية لا نظاماً مركباً.

أما وعي الموظف والقيادي، فليس أمراً مضموناً بطبيعته، لأنه في جوهره سلوك يُمارس لا معرفة تُفترض. الوعي يُبنى بالتدريب المستمر والتقييم العادل والتمكين الفعلي داخل المؤسسة. أما القيادي، فوعيه يُقاس بما يقدمه من قدوة في العدالة والشفافية، لا بما يحمله من مناصب أو شهادات. البيئة التي تحفز الموظف على التفكير لا مجرد التنفيذ، هي التي تُنبت الحوكمة من الداخل بعيداً عن الشعارات الإدارية.

في بعض البيئات، قد يُفهم التزام الموظف بأنه تشدد لكن هذا لا ينطبق على جميع المؤسسات بل يعكس تفاوتاً في النضج الإداري. فالمؤسسة التي تتبنى الحوكمة، توفر حماية تنظيمية للممارسات الصحيحة، وتربط الأداء بالقيم وتُحيي ثقافة المساءلة بإنصاف لا بانتقائية.

وفي هذا السياق، سألتني إحدى الموظفات البحرينيات: «ما الذي تعنيه الحوكمة لي؟» فأجبتها: أن تعملي في بيئة يكافأ فيها الالتزام لا يُعاقب وتكوني شريكة في القرار لا تابعة له وأن يُحترم صوتك المهني «لا يُقصى».

ولأن الحوكمة ليست مفهوماً نظرياً، بل ممارسة يومية، فإننا نرصد في الميدان نماذج لافتة تعكس وعياً متنامياً، منها: موظف يوقف تنفيذ تعميم داخلي لتعارضه مع قرار أعلى لم يُلغ رسمياً، التزاماً بالتسلسل القانوني.

ومديرة تعيد النظر في آلية تقييم الأداء بعد ملاحظتها انفصال المعايير عن طبيعة المهام، وتبادر باقتراح لإعادة ضبط المنهجية. كما يرفض مستشار قانوني اعتماد إجراء من دون مبررات كافية، رغم الضغط الزمني، احتراماً لدقة الاختصاص. تلك المواقف ليست حالات فردية بل مؤشرات على تحول تدريجي نحو ثقافة مؤسسية تعتز بالشفافية والمساءلة والعدالة.

في المقال القادم، سننتقل إلى الحديث عن الثقة المؤسسية من منظور المواطن، لكن قبل أن نطالب الموظف بأن يكون شريكاً في ترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع، لا بد أن نمنحه هو أولاً ثقة المؤسسة، ورعاية الالتزام، وحماية الموقف المهني.

○ مهتمة بالحوكمة وتطوير الأداء المؤسسي

محافظ الجنوبية يبحث احتياجات أهالي منطقة الزلاق

ضمن إطار التواصل الميداني المباشر مع الأهالي لبحث تطوير وتلبية مختلف احتياجاتهم ومقترحاتهم في مختلف المجالات بالتعاون مع الجهات المعنية، التقى سمو الشيخ خليفة بن علي آل خليفة محافظ المحافظة الجنوبية، بحضور كل من النائب علي صقر الدوسري، والعميد حمد محمد الخياط نائب المحافظ، والعقيد الشيخ سلمان بن أحمد آل خليفة نائب مدير عام مديرية شرطة المحافظة الجنوبية، وعدد من المسؤولين بالمحافظة، والأعيان والأهالي بمنطقة الزلاق.

في مستهل اللقاء، أكد سمو محافظ المحافظة الجنوبية أهمية مد جسور التواصل المباشر مع الأهالي والمواطنين لتحقيق تطلعاتهم واحتياجاتهم في مختلف المجالات الأمنية والخدمية، تنفيذاً للتوجيهات السديدة لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، ودعم من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مبيناً سموه أهمية الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة وجودتها، وذلك عبر التعاون والتنسيق المشترك مع مختلف الجهات الحكومية.

كما بحث سمو المحافظ أبرز احتياجات الأهالي والتي شملت حزمة من المشاريع والمرافق العامة والخدمية بمنطقة الزلاق، منوهاً سموه إلى أن تطوير وتنفيذ هذه الاحتياجات يرتقي إلى تطلعات ورؤى الأهالي والمواطنين، حيث استمع سمو المحافظ لعدد من الآراء والمقترحات الواردة من قبل الأهالي في مختلف المجالات، مبيناً سموه أن جهود المحافظة الجنوبية مستمرة في إقامة سلسلة من البرامج الهادفة والأنشطة المشتركة بين المحافظة والمرافق والمراكز التي تقع في منطقة الزلاق، وذلك ضمن إطار الشراكة المجتمعية والتواصل الرائد مع الأهالي ومجتمع المحافظة.

وفي ختام اللقاء، عبر الحضور عن شكرهم وتقديرهم لسمو الشيخ خليفة بن علي آل خليفة محافظ المحافظة الجنوبية، على متابعته المستمرة لتلقي احتياجات المواطنين والنظر في آرائهم ومقترحاتهم لتحقيقها على أرض الواقع، الأمر الذي يؤكد دور الشراكة المجتمعية كنهج راسخ من أجل تحقيق التنمية الشاملة وفق أعلى المستويات والخدمات.

بمشاركة ٤٠ من الشباب البحريني والخليجي

الثقافة تطلق برنامج تأهيل القيادات في الصناعات الثقافية والإبداعية

تغطية: مروة أحمد

تصوير - محمود بابا

بمشاركة ٤٠ من رواد الأعمال البحرينيين والخليجيين الشباب، أطلقت هيئة البحرين للثقافة والآثار صباح أمس الاثنين برنامج تأهيل القيادات في ادارة الصناعات الثقافية والإبداعية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الإلكسو» ولجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم والثقافة والذي سيمتد على مدار ثلاثة ايام تتخللها محاضرات وجلسات نقاشية وزيارات خارجية للاطلاع على مشاريع ابداعية في مملكة البحرين.

وتحدث الدكتور أحمد فؤاد خبير مستشار المكلف بالعمل الثقافي العربي المشترك في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «الإلكسو» عن هدف البرنامج الذي يركز على تأهيل المنطقة للانخراط في مجال الصناعات الثقافية، والتعرّف على فرق الصناعة الثقافية والإبداعية وأوضح أن قطب منطقة الخليج يمتاز بالتعاون والترابط وهو في حاجة إلى اطلاق برنامج محوري معني بالصناعات الثقافية وتطوير الاقتصاد الإبداعي والذي يستجيب لاشتراطات الاستدامة.

وأضاف ان إطلاق هذا المشروع جاء بتفكر مشترك مع عدّة جهات وهي «اليونسكو» ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالإضافة إلى «الإلكسو» ويعود السبب إلى أن الصناعات الثقافية أصبحت رهانًا مستدامًا دوليًا بسبب ضعف البصمة الكربونية في هذا المجال.

وتحدثت عائشة السادة مستشار الشؤون الثقافية في هيئة البحرين للثقافة والآثار حول رؤية الهيئة لقطاع الصناعات الإبداعية خلال اطلاق البرنامج عن الحاجة المُلحة إلى دعم القدرات المتنوعة في القطاعات الإبداعية وذلك لتعزيز مهن الثقافة، وإعداد جيل من القادة ومطوري الصناعات الإبداعية والثقافية وتعميق وعيهم وفهمهم بخصوصيات هذا القطاع، وتنمية قدراتهم حول التخطيط للمشاريع الإبداعية وادارتها، وأضافت أن الفعالية تمثل برنامجا تأهيليًا للقيادات يثمن منزلة الصناعات الثقافية والاقتصاد الإبداعي ويعزز دور القطاع في الفرص الاستثمارية ويوّسع آفاق التنمية المستدامة ويسهم في تنويه مصادر الدخل الوطني والحفاظ على الهوية الثقافية الوطنية.

وأشارت إلى أن الصناعات القائمة على المعرفة ومنها الإبداعية قد باتت عنصرًا مهمًا وفعالًا في اقتصادات الكثير من الدول من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي، وتوفير فرص العمل واعتبارها محركًا للنمو الاقتصادي وأحد العوامل الرئيسية لتعزيز مكانتها الاقتصادية على المستويين العالمي والإقليمي، ودعم القوى الناعمة.

وقالت في حديثها مع «أخبار الخليج» إن أبرز تحديات الصناعات الثقافية والإبداعية هي توفير بيئة تنظيمية داعمة للمثقفين تحتوي على السياسات الثقافية ومراكز وتشريعات لحماية الملكية الفكرية والإبداعية.

وأضافت أن البرنامج سيتناول تأثيرات الذكاء الاصطناعي على الإنتاج الثقافي، وذلك بسبب التحوّل الملحوظ بسبب ظهور هذا النوع من التكنولوجيا والذي أدى بدوره لظهور مقطوعات موسيقية ولوحات فنية، مؤكدةً تناول زاوية حماية المثقفين والمبدعين في ظل ظهور إبداع الآلة في البرنامج.

وأوضحت السادة بضرورة التمسّك بدفّة القيادة في ظل ظهور هذه التكنولوجيا والسعي إلى التعاون في توظيفها لأهميتها في التواصل الثقافي وسهولة الوصول إليها، كما أشارت إلى تناول البرنامج لمفاهيم الصناعة الثقافية والإبداعية، وأساليب التمويل، والابتكار، بالإضافة إلى الترويج والتسويق للصناعات الإبداعية.

وتحدث مبارك بطي القائم بأعمال الأمين العام للجنة البحرين الوطنية للتربية والعلوم عن الحاجة إلى تأهيل قيادات بشرية في مجال الثقافة وتمكين الشباب العربي بحيث أن يكونوا مؤثرين في عالم يتداخل في الصناعة والثقافة والإبداع إلى جانب الحفاظ على الثقافة.

نائب رئيس الأمن العام ينوه إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية بين البحرين ومصر

استقبل اللواء الدكتور الشيخ حمد بن محمد آل خليفة نائب رئيس الأمن العام، صباح أمس، السيدة ريهام عبدالحميد محمود إبراهيم خليل، سفيرة جمهورية مصر العربية لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، رحب نائب رئيس الأمن العام بالسفيرة، مشيداً بالعلاقات التاريخية والروابط الأخوية التي تربط البلدين الشقيقين، منوهاً إلى أهمية تعزيز التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية، كما تم بحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.